

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة بالبورصة القطرية

د. فتحي فرج الزويبيك

قسم المحاسبة - كلية أحمد بن محمد العسكرية / كلية الاقتصاد جامعة المرقب/ليبيا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إفصاح الشركات المساهمة العاملة في دولة قطر عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية وما أثر نوع الصناعة على هذا الإفصاح، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تحليل ٩٢ تقريراً سنوياً لعدد ٣١ شركة مدرجة بالبورصة القطرية لمدة ثلاث سنوات متتالية (٢٠١١-٢٠١٣) مستخدماً أسلوب تحليل المضمون "Content Analysis" لتحليل هذه التقارير من أجل التعرف على حجم المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ونوعيتها ومجالاتها وعلاقتها بالصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركات.

وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها أن جميع الشركات التي شملتها الدراسة قد أفصحت عن المعلومات الاجتماعية في أماكن متفرقة من تقاريرها السنوية وبمستويات متفاوتة ومتزايدة خلال سنوات الدراسة، حيث تناولت معظم مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب أهميتها على النحو التالي: مجال العاملين، مجال التفاعل مع المجتمع، مجال خدمة العملاء، مجال حماية البيئة، وأخرى. وقد استخدمت الشركات كل طرق الإفصاح الاجتماعي (الوصفي والمالي والكمي) وبشكل متفاوت، كما أن معظم المعلومات جاءت في شكل وصفي مع محدودية استخدام الأسلوب المالي للتعبير عن كل بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في كل التقارير محل الدراسة. وقد أكدت هذه الدراسة ما توصلت إليه الدراسات السابقة في أن لنوع الصناعة أثر كبير على نوعية وحجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين القطاعات المختلفة في مستوى الإفصاح.

وأخيراً توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي يمكن من خلالها تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة بالبورصة القطرية وزيادة الاهتمام بهذا المجال ومنها العمل على زيادة وعي معدي التقارير السنوية بأهمية المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير السنوية وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال لتعزيز الإفصاح المالي وخاصة في مجال حماية البيئة، العمل على إصدار القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية التي تلزم الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في فترة مستقلة في التقارير السنوية وفق نموذج متفق عليه من قبل جميع الشركات حتى تتاح فرصة المقارنة.



Abstract:

Purpose: The purpose of this paper is to measure the extent of corporate social responsibility disclosure (CSR/D) made by Qatar listed companies in the Qatar Stock Exchange on their annual reports, and to investigate the relationship between the company's activity and the level of CSR/D.

Methodology: Using content analysis method, 93 annual reports of 31 listed companies examined for three consecutive years (2011-2013)

Finding: The results in general showed that all Qatar listed companies have disclosed some of social information in different parts of their annual reports and levels of varying and growing during the years of the study, whilst the most frequently reported areas were Human resource , Community Involvement, Customer Service, Protection the Environment, and others respectively. The results also showed that all methods of social disclosure (financial and quantitative descriptive) was used by the companies to report CSR information and, although most of these information came in the form of descriptive with limited use of financial method. This study is sporting the early finding, which was there is significant difference between CSR/D levels among different companies sectors.

مقدمة الدراسة:

بدأ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بين الأكاديميين والمهنيين منذ أكثر من عقدين ، وبتزايد هذا الاهتمام بهذه القضية زادت الضغوطات على الشركات للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها ، فلم يعد يسيطر على هذه الشركات هدف تعظيم الربح فحسب، بل أصبح لزاماً عليها كي تحافظ على استمرارها ونموها؛ أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى منها: تحقيق الرفاهية للمجتمع والمحافظة على البيئة التي تعمل فيها، وقد انعكس هذا على الفكر المحاسبي، فبدأت الجمعيات والهيئات المحاسبية بعقد الندوات، والدراسات؛ لتسليط الضوء على هذا الموضوع ، ففي ١٩٧٢ صدرت دراسة لجمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association وقدمت نموذجاً نظرياً يقوم على الإفصاح الوصفي لجهود الشركات في حل المشاكل البيئية كما أكدت على وجوب توفير المعلومات الخاصة بالتأثيرات البيئية للمشروع، وفي دراسة أخرى حول أهداف القوائم المالية نصت صراحةً على وجوب التقرير عن أنشطة المنظمة التي يكون لها تأثير على المجتمع، باعتبارها أحد أهداف القوائم المالية الرئيسية، كما ظهرت دراسات عديدة تؤكد على أهمية الإفصاح عن مدى وفاء المنظمة بمسؤولياتها الاجتماعية الذي ينبغي أن يكون على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاقتصادية كأساس لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. ولقد أوضحت هذه الدراسات أن تحسين مجالات الإفصاح المحاسبي، وتوسيع مضمونه يقتضي عدم تركيزه على المعلومات التي تعكس العمليات المالية فقط، وإنما ينبغي أن يمتد ليشتمل على مجالات جديدة من أهمها الإفصاح عن الإسهامات الاجتماعية للمنظمة ومدى الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وتستخدم موارده الطبيعية، بدوي وعثمان، (٢٠٠٠).

وتركزت معظم الدراسات المهمة بهذا المجال في الدول المتقدمة بينما نجد أن هناك عدد قليل من الدراسات التي أجريت على الدول النامية ودول الخليج العربي بشكل عام، وقطر بشكل خاص، فنجد على مستوى دول الخليج العربي دراسة (Aribi & Gao (2012) التي ركزت على قطاع المصارف، وذلك بفحص وتحديد أثر الإسلام على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون لتحليل أثر الإسلام على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وذلك عن طريق تحليل التقرير السنوي لعدد ٤٢ مؤسسة مالية عاملة في الخليج العربي منها ٢١ مؤسسة إسلامية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اختلافات

مهمة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيراتها غير الإسلامية حيث تضمن التقرير للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية معلومات مثل تقارير هيئة الرقابة الشرعية، و"الزكاة" والصدقة، والتبرعات، والقروض بدون فائدة. بينما نجد أن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في دول الخليج بشكل عام، وفي دولة قطر بشكل خاص قد ركزت على وجهة نظر المعدين والمستخدمين لهذه المعلومات حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية انظر على سبيل المثال (2003) Al-Khater & Naser اللذان تركزت دراستهما على معرفة وجهة نظر أصحاب المصالح في دولة قطر حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقاً بين المشاركين حول حق كل الأطراف في الحصول على المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركة الاجتماعية وقد أكد المشاركون على ضرورة وجود قوانين تنظم وتشجع الشركات للإفصاح عن معلومات أكثر حول المسؤولية الاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة جاءت دراسة (2012) AlNaimi et al. لكي تتناول محتوى التقرير السنوي لتحليل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في دولة قطر التي هدفت إلى تحليل وضع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بقطر، مستخدمة تحليل المضمون لدراسة التقارير السنوية لعدد 25 شركة مدرجة بالبورصة القطرية لسنة مالية واحدة وهي 2007، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الشركات أفصحت في تقريرها السنوي عن معلومات تتعلق بالموارد البشرية وبتطوير المنتج ويليها خدمة المجتمع في حين لم تفصح أي شركة عن المعلومات المتعلقة بالبيئة. ومن محددات هذه الدراسة أنها اقتصرت على التقارير السنوية لسنة واحدة، ولم تتضمن كل الشركات المدرجة في بورصة قطر وقت إعداد الدراسة. قد أوصى الباحثون بضرورة إجراء دراسة مطولة تشمل سلسلة من السنوات؛ لكي يتضح حجم واتجاه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بقطر وهذا ما سنقوم به في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

ومن خلال العرض السابق يتضح أن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح الاجتماعي في الدول النامية عموماً وفي دولة قطر خصوصاً ركزت على وجهات نظر أصحاب المصالح حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية دون النظر إلي واقع الإفصاح الفعلي ، وحتى التي نظرت إلي واقع الإفصاح لم تشمل كل القطاعات أو أنها شملت سنة مالية واحدة ، وللمساهمة في سد هذه الفجوة في الأدب المحاسبي وامتدادا للدراسات السابقة ، ولكي تكتمل الصورة حول الإفصاح المحاسبي في دولة قطر هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة مطولة لواقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بدولة قطر للتعرف على حجم، واتجاه ، ونوعية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطر مستخدماً طريقة تحليل المضمون لتحليل سلسلة زمنية من التقارير السنوية للشركات المدرجة ببورصة دولة قطر مستخدماً التقرير السنوية لأحدث ثلاث سنوات متاحة (٢٠١١-٢٠١٣) .

مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي وهو:

ما مدى التزام الشركات المسجلة في بورصة قطر بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية المنشورة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما هي التطورات التي شهدتها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة ؟
 - ٢- ما حجم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية ؟
 - ٣- ما نوعية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية ؟
 - ٤- ما مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية ؟
 - ٥- ما مدى أثر نوع النشاط على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية؟
- وللإجابة عن هذه الأسئلة استخدم أسلوب تحليل المضمون لتحليل وتجميع البيانات الخاصة بالدراسة من ٩٣ تقرير سنوي لعدد ٢١ شركة مسجلة في بورصة قطر عن سلسلة من التقارير لأحدث ثلاث سنوات ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تناوله وهو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من الموضوعات المهمة للشركات باعتبار أن الشركات لم تعد تهدف فقط إلى تحقيق الربح؛ بل تهدف أيضاً إلى توفير حاجات أخرى تجاه المجتمع مثل: تجنب بعض الجوانب التي تضر بالمجتمع، كالتلوث البيئي، وتحسين جودة المنتج لحماية المستهلك، وحفظ حقوق العاملين، وخدمة المجتمع وغيرها. كما أن الاهتمام بهذا المجال له أهمية خاصة بالنسبة للمحاسبين، والمهنيين أيضاً، كونهم المسؤولين عن إنتاج مثل هذه المعلومات، فتسليط الضوء على ما يمكن أن تقدمه المحاسبة من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من معلومات لمستخدمي المعلومات، ومنظمات المجتمع على اختلاف أطرافها له أهمية كبيرة لتحسين أدائهم.

كما أن هذه الدراسة قد تساعد المنشآت على اختلاف أشكالها لتفعيل البعد البيئي والاجتماعي في برامجها، وخططها المستقبلية، بما يساعدها في تحقيق أهدافها، وأهداف المجتمع في التنمية المستدامة، من خلال التقييم الموضوعي لأدائها الاجتماعي، ومقارنته بأداء المنشآت الأخرى العالمية، والمحلية؛ تمشياً مع التطورات العملاقة التي تشهدها دولة قطر في مختلف المجالات.

وأخيراً تعتبر هذه الدراسة محاولة للمساهمة لسد الفجوة في الأدب المحاسبي نتيجة محدودية مثل هذه الدراسات المتخصصة في هذا الجانب وخاصة باللغة العربية، فهذه الدراسة تعتبر من الدراسات الأولى - حسب علم الباحث- التي ستتناول الوضع الحالي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بدولة قطر من خلال تحليل مضمون (Content Analysis) التقارير السنوية للشركات ولسلسلة من السنوات باللغة العربية، حيث إن معظم الدراسات تناولت الموضوع من وجهة نظر أصحاب المصالح عن طريق استخدام أسلوب الاستبيان، بناءً عليه فإن هذه الدراسة ستكون إضافة نوعية إلى المكتبة العربية وقد تساعد في تحفيز باحثين آخرين للقيام بدراسات أخرى.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على الممارسات الحالية من قبل الشركات العاملة في دولة قطر والمسجلة بسوق الأوراق المالية فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية

المنشورة؛ ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

- قياس حجم الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية المنشورة و اتجاهه خلال سلسلة من السنوات من ٢٠١١-٢٠١٣.
 - التعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية المنشورة.
 - التعرف على مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية المنشورة.
 - اختبار أثر نوع النشاط على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وبناء الإطار النظري قام الباحث بدراسة استقرائية لأهم الدراسات السابقة، التي تصب في هذا الموضوع، وفي حدود ما يخدم الجانب العملي من أجل بناء نموذج يمكن استخدامه في تحليل مضمون التقارير السنوية للشركات وبما يخدم أهداف الدراسة.

تجميع وتحليل البيانات:

سيتم استخدام أسلوب تحليل المضمون «Content Analysis» لتجميع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة من واقع التقارير السنوية للشركات، ويُعتبر تحليل المضمون أحد أساليب البحث المناسبة والمستخدمه لمثل هذه الدراسات.

فمن خلال استخدام هذا الأسلوب تتمكن من تحليل البيانات والمعلومات بشكل موضوعي منظم وفق معايير محددة مسبقاً، وذلك لقياس حجم، ونوع، ومجالات الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية للشركات، فهذا الأسلوب يهتم بنوعية، وجودة، وحجم المعلومات المتضمنة في التقارير السنوية. وتمشياً مع معظم هذه الدراسات فقد استخدم في هذه الدراسة التقارير السنوية المنشورة مصدراً أساسياً للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

خطوات ومراحل تنفيذ تحليل المضمون:

هناك العديد من المراحل الأساسية التي يجب أن تمر بها عملية تحليل المضمون وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل كبير على الآلية واسعة الانتشار التي طورها (1996) Hackston & Milne معتمداً في ذلك على الآلية التي اقترحها (1995) Gray et al., وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: فئات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومحدداته:



في هذه المرحلة يتم تحديد (تعريف) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تحديداً دقيقاً وتحديد الفئات التي ستنسب إليها البيانات الموجودة في المصدر (التقرير السنوي) والتي سيتم دعمها بوجود قواعد قرارات شاملة خاصة بكل فئة (بمعنى أن ما كان تابعاً لفئة معينة يجب أن يكون مقصوداً على تلك الفئة دون غيرها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتكرر ليكون تابعاً لفئة أخرى) وهذا يعني أن ما يقع ضمن هذه الفئات والقواعد سيكون إفصاحاً اجتماعياً، وفي هذا الشأن فقد تم الاعتماد على الآلية التي قام بتطويرها (Hackston & Milne (1996) واستخدامها لقياس حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والتي تتكون من قائمة بالفئات المحددة للإفصاح وكذلك قواعد القرار الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى أنموذج لتجميع البيانات. ويرى البعض ضرورة بذل العناية اللازمة لإثراء بيانات تحليل المضمون وذلك من خلال محاولة بيان جودة ونوعية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Guthrie & Mathews., (1985) ومن أجل ذلك فإن هذه الدراسة حددت فئات معينة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

أبعاد ومجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: مجال حماية البيئة، مجال خدمة العملاء، مجال التفاعل مع المجتمع، مجال العاملين، وأخرى.

طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: الإفصاح الاجتماعي المالي، الإفصاح الاجتماعي الكمي، الإفصاح الاجتماعي الوصفي.

حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: نسبة من الصفحة.

المرحلة الثانية: تحديد وحدات تحليل المضمون:

تتطلب هذه المرحلة اتخاذ قرارات بشأن وحدات تحليل المضمون وهذه القرارات هي:

تحديد مصدر البيانات أو وحدة المعاينة.

تحديد وحدة القياس.

حيث تعتبر هذه القرارات من المسائل المهمة في تحليل المضمون نظراً لتأثيرها الكبير على حجم

الإفصاح والذي يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحديده. (Gray et al. (1995)

تحديد مصدر البيانات:

اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية المنشورة على اعتبارها الوسيلة الرئيسية الأكثر استخداماً من قبل المنظمات والتي من خلالها تفصح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية، كما أن هذه التقارير تعتبر المصدر الأكثر استخداماً من قبل مستخدمي المعلومات، وهي المصدر الأكثر ثقة للمعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة (Gray et al., 1995).

تحديد وحدة القياس:

إن استخدام تحليل المضمون في قياس حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصفة خاصة مبنية على فكرة أساسية مفادها أن البند الذي خصصت له مساحة أكبر من الإفصاح دل على اهتمام المنظمة بهذا البند، ويمكن تحديد وقياس حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بعدة مقاييس مثل عدد الكلمات أو عدد الجمل أو عدد الفقرات أو عدد الأسطر أو نسبة من الصفحة ، قد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على نسبة من الصفحة لقياس حجم الإفصاح ووفقاً للآلية التي قام بتطويرها (Hackston & Milne 1996) واستخدامها في عملية قياس حجم الإفصاح باستخدام "نسبة من الصفحة" والتي تتطلب استخدام ورقة بلاستيكية شفافة بحجم A4 بحيث يتم تقسيمها إلى خمسة وعشرين صفاً (بنفس الطول) وأربعة أعمدة (بنفس العرض) لتصبح على هيئة شبكة تحتوي 100 مستطيل بنفس الحجم يمثل كل منها ما يعادل 1٪ من الحجم الكلي للصفحة حيث يقوم الباحث بتثبيتها فوق النص الذي تبين أنه يتضمن إفصاحاً اجتماعياً ثم يشرع في عد المستطيلات التي غطت الأجزاء التي اعتبرت إفصاحاً اجتماعياً، حسب طبيعة أو نوع هذا الإفصاح (إفصاح مالي، إفصاح كمي، إفصاح وصفي) ووفق مجالات المسؤولية الاجتماعية (مجال حماية البيئة، مجال خدمة العملاء، مجال التفاعل مع المجتمع، مجال العاملين)، ليحصل على نسبة معينة من الصفحة الكلية ويرحل الحجم (المجموع) بعد ذلك إلى أنموذج تجميع البيانات المعد لهذا الغرض، وتتميز هذه الطريقة بأنه يمكن استخدامها في قياس جميع أساليب الإفصاح مثل: الرسوميات والجداول والأشكال البيانية وغيرها، كما يعاب على هذه الطريقة أنها لا تأخذ في الاعتبار اختلاف حجم الطباعة وحجم الأعمدة وحجم الصفحة من تقرير لآخر.



مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العاملة بدولة قطر المدرجة بالسوق الأوراق المالية والتي يبلغ عددها (٤٣ شركة)، وقد تم استبعاد بعض الشركات المدرجة بعد سنة ٢٠١١ وبعض الشركات التي ليس لها تقارير سنوية متكاملة حيث اقتصرنا هذه الدراسة على الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية بانتظام ولديها قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها بسهولة، وبالتالي تكونت عينة الدراسة من ٣١ شركة مقسمة على مختلف القطاعات والأنشطة في قطر كما هو في الجدول أدناه:

جدول (١) توزيع عينة الدراسة حسب الأنشطة المختلفة	
عدد الشركات المسجلة	نوع النشاط
2	الاتصالات
5	البضائع والخدمات الاستهلاكية
12	البنوك والخدمات المالية
4	الصناعات
3	العقارات
2	النقل
3	التأمين
31	المجموع

المصدر: <http://www.qe.com.qa>

كما انحصرت حدود الدراسة الزمنية من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٣، وذلك لعدم الحصول على تقارير أحدث لبعض الشركات عينة الدراسة. بالإضافة لذلك تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على تحليل المضمون واستخدام الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات للوصول إلى النتائج مثل المتوسطات والنسب المئوية، باستثناء عند اختبارها لأثر الصناعة على الإفصاح الاجتماعي فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way ANOVA) لتحديد ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط حجم الإفصاح للقطاعات المختلفة.

الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من البحوث والدراسات العلمية في بيئة الأعمال في الدول المتقدمة حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد بدأ الباحثين في دراسة دوافع الإفصاح عن مثل هذه المعلومات ومحاولة تفسيرها بعدة نظريات ومحاولة تقديم تفسير منطقي للعوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى هذا الإفصاح، فعلى سبيل المثال ركزت دراسة (Patten (1992) على تحليل واختبار نظرية الشرعية (Legitimacy theory) بقياس أثر التلوث البيئي بسبب التسرب النفطي في شركة إكسون فالديز على مستوى الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات النفطية الأخرى. وقد توصلت النتائج إلى دعم هذه النظرية وتفسيرها بأن الشركات التي تعمل في الصناعات الحساسة تقوم بتقديم معلومات أكثر عن أنشطتها البيئية في تقاريرها السنوية ، وقد جاءت عدة دراسات بنتائج متشابهة لدعم نظرية الشرعية في تفسيرها للإفصاح الاجتماعي مثل:

(2002), Deegan et al., (2002), Wilmshurst & Frost (2000) ومن جهة أخرى كانت نتائج بعض الدراسات غير مؤيدة بشكل كامل لهذه النظرية أنظر على سبيل المثال:

(2003), Campbell, et al., (2002), O'Dwyer (2002), (Wilmshurst & Frost 2000)

كما قام (Smith, et al., (2005) بدراسة استخدم فيها نظرية أصحاب المصالح (stakeholder theory) لتفسير الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية لعينة تتكون من ٢٢ شركة دنماركية نرويجية و ٢٦ شركة أمريكية في قطاع توليد الطاقة الكهربائية ، وقد توصلت الدراسة إلى دعم نظرية أصحاب المصالح حيث وجد الدول التي بها جماعات ضغط أقوى تقوم الشركات العاملة فيها بالإفصاح أكثر من الشركات العاملة في دول بها جماعات ضغط أضعف . وعليه فإن الإفصاح عن المسؤولية يصعب تفسيره بنظرية واحدة ومن الممكن استخدام أكثر من نظرية لتفسير وتحليل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وقد استخدم الباحثين لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أسلوبين هما أسلوب الاستبيان لاستقصاء آراء أصحاب المصالح وتحليل المضمون، ففي دراسة (Naser & Baker, (1999) قاموا باستطلاع وجهات نظر المجموعات المختلفة المستخدمة والمعدة للمعلومات المحاسبية بالأردن، نحو المسؤولية الاجتماعية والمساءلة والإفصاح عنها ، وجد الباحثون أن غالبية المشاركين يعتقدون أن المنظمة سوف ينظر إليها على أنها "ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية" إذا قامت بالإفصاح عن



المعلومات ذات الصلة اجتماعياً، وأكدت ذلك دراسة (2003) Al-Khater & Naser الذين استخدموا نظرية المصالح لتفسير آراء مستخدمي المعلومات الحاسبية في الشركات القطرية، والتعرف على وجهات نظرهم بشأن توسيع نطاق الإفصاح. حيث أكد المشاركون في الدراسة أن أي زيادة في الإفصاح الاجتماعي من شأنه تحقيق قدر أكبر من المساءلة، على الرغم من أنهم يعتقدون أن هناك حاجة للتشريعات؛ كي تشجع على الإفصاح على نطاق أوسع. وعلاوة على ذلك، يعتقد المشاركون بأنه ينبغي أن يكون للأطراف المختلفة داخل المجتمع الحق في الحصول على كل المعلومات التي يحتاجونها عن الشركات. وأكدت دراسة أجراها (2004) Ahmad & Sulaiman على وجود علاقة وثيقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتزامها التنظيمي.

وفي دراسة مقارنة قام بها (2003) Jahamani للتحقق من مدى التزام ووعي صناع القرار للشركات في الأردن والإمارات العربية المتحدة بالمسؤولية الاجتماعية وقد توصلت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البلدين فيما يتعلق بأرائهم حول المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

وفي شمال إفريقيا دراسة قرقد (2010) التي هدفت إلى قياس موقف الإدارة في الشركات الصناعية الليبية من المسؤولية البيئية، وتحديد الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الإفصاح البيئي والتي تدفع المديرين إلى عدم الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي في الشركات الصناعية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختيار الاستبانة لتكون أداة يتم من خلالها استقصاء آراء رجال الإدارة في الشركات الصناعية الليبية حول موقفهم من المسؤولية البيئية، وكذلك تحديد العوامل المفسرة لعزوف الشركات الصناعية الليبية عن الإفصاح البيئي، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن المديرين في الشركات الصناعية الليبية يدركون مسؤولياتهم تجاه البيئة إدراكاً جيداً، مما يفسر قدرتهم على تفسير وتحليل الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الإفصاح البيئي بشركاتهم. وأن هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الإفصاح البيئي حسب رأي مديرو الشركات، ومن أهمها: الافتقار للبحوث الأكاديمية وغياب المعايير المطلوبة من الجهات المحاسبية والرقابية، كذلك غياب دور الأطراف المستفيدة وجماعات الضغط، بالإضافة إلى كلفة تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والإفصاح عنها وسريتها، وغيرها من الأسباب الأخرى.

أظهرت بعض الدراسات السابقة وجود عوامل كثيرة مؤثرة علي نوعية وحجم الإفصاح الاجتماعي علي سبيل المثال أظهرت إحدى الدراسات (2002) Newson & Deegan أن لكل من ثقافة المؤسسة وحجمها - ونوع الصناعة التي تعمل فيها أثر كبير على حجم ونوعية الإفصاح الاجتماعي عندما قامت بدراسة هذه العوامل بالشركات متعددة الجنسية في استراليا وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، وتوصل دارسة (2011) Abd Rahman et al. إلي نتائج متطابقة عندما قاموا بقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لعدد ٤٤ شركة عامة مسجلة في بورصة ماليزيا وذلك لتحديد العلاقة بين حجم الشركة وعمرها وربحياتها مع حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لعامي (2005 ، 2006) ، وقد تم استخدام تحليل المضمون بتقسيم مؤشر للإفصاح يتكون من ١٦ بنداً بناءً على أربعة محاور عامة (الموارد البشرية، السوق ، المجتمع ، والبيئة) لتقييم مستوى الإفصاح ، وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن الاهتمام بالإفصاح قد ركز علي السوق، ويتبع ذلك الموارد البشرية، والمجتمع، وأخيراً البيئة. وقد أوضحت النتائج أيضاً أن الشركات لم تقتصر على الإفصاح عن المعلومات الجيدة بل عن المعلومات السيئة أو السلبية. كما أن هذه الدراسة قدمت دليل على أن الشركات الحكومية أثرت على بعض الشركات الأخرى لتفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

كما أن للثقافة والدين دور أساسي في تشجيع المنشآت للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وهذا ما توصلت إليه دراسة (2011) Farook et al. والتي هدفت لاختبار وتطوير نموذج نظري لمحددات الإفصاح الاجتماعي في المصارف الإسلامية وذلك بمقارنة وتحليل التقرير السنوي لـ ٤٧ مصرف إسلامي تعمل في ١٤ دولة. توصلت هذه الدراسة إلى أن حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSR) يختلف اختلافاً كبيراً بين المصارف الإسلامية التي شملتها العينة. ووفقاً لنتائج اختبار الانحدار كشفت الدراسة أن من أهم المحددات التي تفسر الإفصاح الاجتماعي في المصارف الإسلامية هي (”تأثير الرأي العام” و”الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية Shari’ah Supervisory Board (SSB)) وآلية حوكمة الشركات“. كما أن الحرية السياسية والاجتماعية في الدولة وكذلك نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف قد تكون من المحددات التي تؤثر في مستوى الإفصاح الاجتماعي في المصارف الإسلامية. وأكدت بعض هذه النتائج دراسة (2012) Aribi & Gao التي قامت بفحص وتحديد أثر الإسلام على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون لتحليل أثر الإسلام على الإفصاح عن المسؤولية



الاجتماعية وذلك بتحليل التقرير السنوي ل ٤٢ مؤسسة مالية عاملة في الخليج العربي منها ٢١ إسلامية والأخرى غير إسلامية . وقد أظهرت النتائج أن هناك اختلافات مهمة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيراتها غير الإسلامية حيث تضمنت التقارير للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية معلومات مثل تقارير هيئة الرقابة الشرعية، و” الزكاة“ والصدقة التبرع، والقروض بدون فائدة.

كما أن العلاقة بين نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة ومستوى الإفصاح الاجتماعي أكدتها الكثير من الدراسات ولعل أحدثها ما قام به (Das (2013) في دراسته التي هدفت لدراسة مدى التزام شركات التأمين الهندية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام والإفصاح عن الموارد البشرية بشكل خاص ومن خلال اختبار نظرية الشرعية لتفسير الإفصاح الاجتماعي؛ لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام طريقة تحليل المضمون لتحليل التقارير السنوية لعدد ٢٦ شركة تأمين هندية خلال السنوات المالية (2002 – 2010) منها ٥ شركات حكومية والباقي ٢١ شركة خاصة وقد قسمت هذه الشركات إلى ١٤ شركة تعمل في التأمين على الحياة و ١٢ الشركة الباقية لا تعمل في التأمين على الحياة. وأوضحت النتائج بأن شركات التأمين على الحياة تفصح أكثر عن مسؤوليتها الاجتماعية من الشركات الأخرى، كما وأوضحت النتائج أيضاً أن شركات التأمين على الحياة الحكومية تفصح أكثر من الشركات الخاصة. من ناحية أخرى أوضح الاختبار الإحصائي (T test) أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركات التأمين الحكومية والشركات المناظرة الأخرى(الخاصة).

وفيما يتعلق بالسوق القطرية والتي تشهد تطوراً ملحوظاً فمن أبرز الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في دولة قطر هي دراسة (AlNaimi et al., (2012 والتي هدفت إلى تحليل وضع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بقطر. وقد استخدمت طريقة تحليل المضمون لتحليل التقارير السنوية لعدد ٢٥ شركة مدرجة بالبورصة القطرية لسنة المالية (2007) فقط، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الشركات أفصحت في تقريرها السنوي عن معلومات تتعلق بالموارد البشرية وبتطوير المنتج ويليها خدمة المجتمع في حين لم تفصح أي شركة عن المعلومات المتعلقة بالبيئة.

كما أجرى (Zubek & Mashat 2015) دراسة حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في البورصة القطرية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عبر المواقع الإلكترونية مازال بسيطاً، برغم أن معظم الشركات المدرجة في البورصة القطرية كان لها مواقع على الشبكة العنكبوتية ومعظمها لديها رابط للوصول للتقرير السنوي لهذه الشركات.

ومن خلال الدراسات السابقة في البيئة المحلية يمكن استخلاص النتائج التالية:
اعتمدت معظم الدراسات السابقة على صحيفة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، ولذلك فإن النتائج التي تم التوصل إليها تعبر عن رؤية المشاركين فيها وآرائهم وخبراتهم.
اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على آراء العاملين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية مصدراً للحصول على المعلومات، في حين تجاهلت الفئات الأخرى من مستخدمي التقارير والقوائم المالية مثل المستثمرين والمستهلكين والمجتمع، كما تجاهلت ما تناولته التقارير السنوية المنشورة حول موضوع الإفصاح الاجتماعي.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها ركزت على مجال الآثار الاجتماعية البيئية دون المجالات الاجتماعية الأخرى، باعتبار أن الأهمية النسبية للآثار البيئية تفوق كثيراً الأهمية النسبية للمجالات الاجتماعية الأخرى خاصة في بعض الصناعات.

وتأسيساً على ما سبق، فإن هذه الدراسة ستحاول تقادي أوجه القصور سالفة الذكر وذلك من خلال قياس حجم الإفصاح الفعلي وتسهيل الضوء على ما تفصح عنه التقارير السنوية المنشورة من معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في السوق المالي القطري.

مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر قضية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من أحدث مراحل التطور في علم المحاسبة؛ فقد جاء هذا التطور نتيجة للتطور الاقتصادي و الزيادة المستمرة في حجم الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى تغير النظرة التقليدية في تقييم الشركات والحكم على أدائها من قبل أصحاب المصالح؛ الأمر الذي ساهم في نشأة الحاجة إلى قياس الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والإفصاح عنها بالشكل الذي يبرز مساهمة الشركات في الوفاء بالحاجات الاجتماعية للبيئة والمجتمع التي تعمل خلاله ، وقد اهتم الباحثون والأكاديميون بقضيتين أساسيتين هما التوسع في



القياس المحاسبي ليشمل قياس الأنشطة الاجتماعية والقضية الثانية التوسع في الإفصاح ليشمل معلومات عن هذه الأنشطة ، ، و سيقصر البحث على القضية الثانية وهي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث تعددت المحاولات من قبل الباحثين والمتخصصين لتقديم تعريف شامل للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فعلى سبيل المثال عرف (Gray, et. Al., (1996) عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ” بأنه عملية إيصال التأثيرات الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للمنظمات لمجموعات معينة بالمجتمع وللمجتمع ككل “ .

كما أكد ذلك الكثير من الباحثين مثل (Newson & Deegan (2002). (Naser & Baker (1999)، حيث عرفوا الإفصاح الاجتماعي ” بأنه أسلوب لعرض البيانات والمعلومات الحالية والمحتملة عن الأداء الاجتماعي للشركات في صلب القوائم المالية والتقارير الدورية والإيضاحات المتممة لها، مما يسهل مهمة قارئها في دراسة تلك القوائم والتقارير، بهدف إرشادهم عند اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة للأداء البيئي والاجتماعي “ .

وبخلاصة القول فإنه يمكن تعريف الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بأنه ” الأسلوب أو الطريقة التي تقوم المنظمة بواسطتها بإعطاء صورة واضحة عن أنشطة المشروع الاقتصادية والاجتماعية، وإعلام مستخدمي القوائم والتقارير الدورية والإيضاحات المرفقة بها عن مناسبات المنظمة المختلفة ذات المضامين الاجتماعية؛ لكي يتمكن مستخدم تلك القوائم والتقارير من ترشيدهم على أساس صحيحة وسليمة “ .

العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد حاول الباحثون في العديد من الدراسات أن يقوموا بتحديد أهم العوامل والاعتبارات التي تؤثر في عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي أهم هذه العوامل التي يمكن أن تقسر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

نوع النشاط الاقتصادي للمنظمة: وتعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث إن المنظمات ذات الأنشطة المؤثرة على البيئة مثلاً، من المتوقع أن تركز على الإفصاح عن أدائها البيئي في القوائم والتقارير السنوية، وذلك لتحسين رفاهية الإدارة تجاه مستخدمي تلك القوائم والتقارير وقد أجريت العديد من الدراسات لتختبر نوع النشاط وأثره على الأداء الاجتماعي ومعظم هذه النتائج كانت تؤكد وجود علاقة بين حجم الإفصاح ونوع الصناعة انظر على سبيل المثال (Newson & Deegan (2002).

ملكية المنظمة: لقد صنفت ملكية المنظمة كأحد العوامل المحدد لحجم ونوعية المعلومات الاجتماعية التي تقوم المنظمة في الإفصاح عنها في تقاريرها السنوية حيث وجدت الشركات المملوكة ملكية عامة (ملكية الدولة) تفصح أكثر من نظيرتها المملوكة ملكية خاصة (انظر علي سبيل المثال):

7(2007) Ghazali, Cormier & Gordon (2001). وقد فسر هذا على أن هذه الشركات قد تكون مواردها الأكثر والأكبر حجماً باعتبار أن الدولة هي التي تملك معظم هذه الموارد وبالتالي إمكانية قيامها بدور اجتماعي تكون أكثر.

حجم المنظمة: لقد أثبتت الدراسات السابقة أن للحجم تأثير جوهري على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، حيث وجد أن المنظمات الأكبر حجماً هي الأكثر إفصاحاً عن مسؤوليتها الاجتماعية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المنظمات الكبيرة تكون موضع اهتمام الرأي العام، وهذا ثقل ضغط عليها لتحسين أدائها الاجتماعي، ومن ثم الإفصاح عنه انظر على سبيل المثال (Silber- 2005 et al Smith, Warren & hom).

ربحية المنظمة: إن ربحية المنظمة تتأثر إيجاباً وسلباً بمستوى الإفصاح الاجتماعي، لأنه كلما أفصحت المنظمة عن أدائها الاجتماعي أدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق ربح أكبر، وفي حالة عدم قيام المنظمة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي فإن العميل يلجأ إلى منظمة أكثر وفاء بالتزاماتها الاجتماعية للحصول على احتياجاته، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة للمنظمة والدخول في مرحلة الخسائر وهذا ما أكدته دراسة (Bowman & Haire (1975) أن المنظمات التي أفصحت عن مسؤولياتها الاجتماعية قد حققت أرباحاً أكثر من تلك التي لم تفصح عنها (نقلاً عن حمودة، 2007).

شكل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن أن يأخذ الإفصاح عن الأداء الاجتماعي أحد الأشكال أو الطرق الثلاثة التالية:

التقارير الوصفية: حيث إنه يعتمد على وصف الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمة، ولا يعتمد على قواعد محددة في التقرير وإنما يستخدم وصف الظاهرة أو النشاط بأسلوب إنشائي (وصفي)، ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب معها القياس النقدي أو الكمي.

التقارير الكمية: يستخدم هذا الأسلوب لتوفير معلومات كمية مدعمة بالأرقام والإحصائيات والنسب والمعدلات، أي يتم استخدام التعبير الكمي سواء النقدي أم غير النقدي وهذا الشكل من التقارير هو أكثر التقارير الاجتماعية شيوعاً.



التقارير المالية: وفيها يمكن الحصول على معلومات المسؤولية الاجتماعية في صورة مالية تمكن من تحديد التكلفة والعائد من النشاط الاجتماعي.

مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة تتغير من زمن إلى آخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، فإن ما هو مستبعد حالياً من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في المشروع قد يصبح محورياً للاهتمام في المستقبل، لذلك ليس هناك نطاق ثابت ومحدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة ومن ثم الإفصاح عنها، وقد حاولت الكثير من المنظمات المهنية والعلمية تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية (مثل: الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (N.A.A.))، وجمعية المحاسبة الأمريكية، (A.A.A.)، و مركز أبحاث المحاسبة الاجتماعية والبيئية بلندن (CSEAR)، ويمكن اختصار هذه المحاولات وتصنيفها إلى أربعة مجالات رئيسية وهي:

مجال العاملين: وتهدف الأنشطة في هذا المجال إلى تحسين وضع العاملين بصفة عامة، ويجب أن يكون تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم أحد السمات الأساسية للمنظمة، وذلك لأن الخدمات التي توجه للعاملين سيترتب عليها عوائد اقتصادية غير مباشرة للمنظمة، ومن هذه الخدمات: تدريب العاملين، والتأمين عليهم، ومنحهم العلاج المجاني لهم ولأسرهم، وتوفير المناخ المناسب لهم لإدارة أعمالهم وللحياة الكريمة.

مجال التعامل مع المجتمع: هي مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للمجتمع بشكل عام، ومن أمثلة ذلك المساهمة في أعمال الخير كمجال التعليم والخدمة الصحية وإنشاء المؤسسات الخيرية وكذلك العمل على تدريب وتوظيف المعوقين وتوفير فرص عمل متكافئة والقيام بتشجير المنطقة المحيطة بالمنظمة لتحسين الشكل الجمالي والمساهمة عموماً في حل بعض المشاكل الموجودة في المجتمع.

مجال العملاء أو المستهلكين: تسعى المنظمات لتحقيق وكسب رضا العملاء والمستهلكين والمحافظة على هذا الرضا وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لهم والتي تساعدهم على إنجاز أعمالهم بصورة أفضل وكذلك العمل على الصدق في التعامل معهم وحسن معاملتهم، لأن

هذه الأمور سوف تنعكس على المنظمة نفسها على المدى القصير وال المدى الطويل أيضاً. مجال حماية البيئة: يجب على المنظمات الاهتمام بالأنشطة التي تسعى من خلالها لتخفيف أو منع التلوث بجميع صورته سواء كان تلوثاً للهواء أم الماء أم الأرض وذلك من خلال التعاون مع الدولة لمجابهة مثل تلك المشاكل المحيطة بالبيئة.

تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة بالتحليل ما احتوي عليه التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة القطرية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وذلك بما يخدم الإجابة عن تساؤلات الدراسة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الحصول على (٩٢) تقريراً سنوياً على مدى ثلاث سنوات (٢٠١١-٢٠١٣) لعدد ٣١ شركة من أصل ٤٢ شركة مدرجة في البورصة القطرية أي بنسبة ٧٣ ٪. وفيما يلي أهم ما تم التوصل إليه من نتائج:

الجدول (٢) عدد الشركات التي أفصحت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية					
النسبة من عدد ٣١ شركة ٪	الإفصاح بشكل عام	طريقة الإفصاح			مجالات المسؤولية الاجتماعية
		وصفي	كمي	مالي	
48	15	15	6	0	حماية البيئة
74	23	23	6	2	خدمة العملاء
84	26	26	14	3	التفاعل مع المجتمع
100	31	29	16	26	العاملين
45	14	11	4	0	أخرى

يوضح الجدول (٢) أعلاه عدد الشركات التي أفصحت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بغض النظر عن حجمه خلال سنوات الدراسة، ويبدو واضحاً بشكل عام أن جميع الشركات التي شملتها الدراسة قد أفصحت عن بعض معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية خلال سنوات الدراسة، إلا أنه لم تقم أي شركة من شركات عينة الدراسة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحماية البيئة مستخدمة الأسلوب المالي فقامت ست شركات بالإفصاح عنها بشكل كمي وحوالي نصف هذه الشركات تضمنت تقاريرها معلومات تتعلق بهذا البند (البيئة) بشكل وصفي.

أولاً : حجم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة القطرية.

يبين الجدول (٣) متوسط حجم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية حيث يبدو واضحاً أن جميع الشركات التي شملتها الدراسة قد أفصحت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية خلال سنوات الدراسة، رغم أن هناك تفاوتاً في حجم هذا الإفصاح بين بنود الإفصاح وبين الشركات.

فيلاحظ أن هناك مستوى أعلى من الإفصاح حيث وصل إلى أعلى مستوى له في إحدى الشركات (٤,٧٦ من الصفحة) وكان أدنى نقطة وصل لها هي (٠,٠٨ من الصفحة) وهذا يدل أن هناك تفاوت كبير بين أداء الشركات عينة الدراسة) وكان أدنى نقطة وصل لها هي (٠,٠٨ من الصفحة) وهذا يدل أن هناك تفاوت كبير بين أداء الشركات عينة الدراسة في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. وهذا ما يمكن أن يتم توضيحه في الفقرات القادمة من هذه الدراسة.

الجدول (٣) متوسط حجم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية			
سنة	سنة	سنة	البيان
2013	2012	2011	
ن=31	ن=31	ن=31	
31	31	31	عدد الشركات المنفحة
1.72	1.49	1.31	متوسط حجم الإفصاح الاجتماعي
4.76	4.39	4.21	المستوى الأعلى لحجم الإفصاح
0.10	0.08	0.10	المستوى الأدنى لحجم الإفصاح
4.66	4.31	4.11	المدى

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك زيادة وبشكل تدريجي في متوسط حجم الإفصاح للشركات ككل على مدى السنوات الثلاثة من الدراسة، حيث ارتفع من (١,٣١ من الصفحة) في سنة (٢٠١١) حتى وصل أعلى مستوى له في سنة (٢٠١٣)، بحيث بلغ (١,٧٢ من الصفحة)، مما يدل على أهميته المتزايدة والتزام هذه الشركات بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية رغم أن هذه الزيادة تعتبر بسيطة على مستوى متوسط حجم الإفصاح.

ومن خلال تحليل التقارير السنوية تم ملاحظة أن هناك بعض الشركات تضمن تقاريرها فقرة مستقلة بعنوان المسؤولية الاجتماعية في حين نجد أن هذه المعلومات كانت مبعثرة عند معظم الشركات عينة الدراسة خلال التقرير ولم تخصص فقرة لهذه المعلومات، مما يصعب على قارئ التقرير التركيز على هذه المعلومات.

ثانياً: نوعية المعلومات الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة القطرية.

تتضمن التقارير السنوية بعض جوانب المسؤولية الاجتماعية ويتضح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول (٤) الذي يبين متوسط حجم الإفصاح حسب طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. يبدو جلياً أن الشركات المستهدفة بالدراسة قد أفصحت عن المعلومات الاجتماعية في تقاريرها السنوية مستخدمة في ذلك جميع طرق الإفصاح الاجتماعي (المالي والكمي والوصفي) رغم اختلاف مستوى استخدام كل طريقة حيث تبين أن استخدام الأسلوب الوصفي في التعبير عن المسؤولية الاجتماعية هو أكثر الأساليب المستخدمة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة حيث بلغ حوالي (٦٦٪ من متوسط حجم الإفصاح) يلي ذلك الأسلوب الكمي الذي بلغ (٢٤٪ من متوسط حجم الإفصاح) وأخيراً جاء الأسلوب المالي الذي مثل حوالي (١٠٪ فقط من متوسط حجم الإفصاح ، ومن خلال النظر إلى البيانات الواردة بالجدول (3&1) يمكن ملاحظة ما يلي:

الجدول (٤) متوسط حجم الإفصاح حسب طرق الإفصاح					
نسبة الإفصاح %	متوسط حجم الإفصاح	سنوات الدراسة			طرق الإفصاح الاجتماعي
		2013	2012	2011	
10	0.15	0.17	0.15	0.13	الإفصاح المالي
24	0.36	0.42	0.35	0.31	الإفصاح الكمي
66	1.00	1.13	1.00	0.87	الإفصاح الوصفي
100	1.51	1.72	1.50	1.31	متوسط حجم الإفصاح

الإفصاح المالي: نلاحظ باستثناء مجال العاملين أن معظم الشركات لم تستخدم هذا الأسلوب في التعبير عن دورها في القيام بمسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية، وهذا ينعكس أيضاً على متوسط حجم الإفصاح حيث بلغ متوسط حجم الإفصاح المالي (١٥، ٠ من الصفحة)، ويعتبر الأقل من بين طرق الإفصاح الاجتماعي الأخرى، ولعل ذلك يرجع إلى صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية مالياً والتعبير عنها محاسبياً.

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أيضاً أن متوسط حجم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بشكل مالي متقارب من سنة إلى أخرى، بحيث بلغ في سنة ٢٠١١ (١٢، ٠ من الصفحة)، واستمر في الارتفاع بشكل طفيف حتى بلغ في سنة ٢٠١٢ (١٧، ٠ من الصفحة) مما يدل على أن القوائم المالية التقليدية تأخذ نفس السياق في عملية الإفصاح المالي حيث كانت معظم هذه المعلومات تتعلق بمكافئة نهاية الخدمة والتعويضات للعاملين.

الإفصاح الكمي: من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة وجد أن حوالي نصف الشركات استخدمت هذا الأسلوب في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بغض النظر عن بنود المفصوح عنها، حيث بلغ متوسط حجم الإفصاح الكمي (٣٦، ٠ من الصفحة)، وهي تمثل الرسوم البيانية والجدول الإحصائية والصور التي تناولتها التقارير السنوية والتي تعبر عن قيام هذه الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية في شكل كمي غير مالي، حيث بلغ متوسط حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أدنى مستوى له في سنة ٢٠١١ (٣١، ٠ من الصفحة)، واستمر في الارتفاع تدريجياً خلال السنوات الأولى حتى سنة ٢٠١٢ حيث بلغ (٤٢، ٠ من الصفحة)، ويعتبر أعلى مستوى له خلال سنوات الدراسة، مما يدل على تزايد اهتمام هذه الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الإفصاح الوصفي: نلاحظ أن معظم الشركات عينة الدراسة قد استخدمت هذا الأسلوب في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بنسبة ٩٣٪ من شركات عينة الدراسة، في حين أن متوسط حجم الإفصاح الوصفي بلغ (١٠٠، ١ صفحة)، ويعتبر الأكبر حجماً من بين طرق الإفصاح الأخرى، مما يشير إلى أن الشركات عينة الدراسة تعتمد بشكل كبير على أسلوب الإفصاح الوصفي في أغلب تقاريرها، ويرجع ذلك إلى أن هذه التقارير غالباً ما تتضمن التعبير عن المعلومات

الاجتماعية بصورة وصفية أكثر من طرق الإفصاح الاجتماعي الأخرى، كما يلاحظ أن مستوى حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية متزايد بشكل طفيف من سنة إلى أخرى، حيث سجل زيادة في سنة ٢٠١٢ بمقدار (١٣, ٠ من الصفحة) مقارنة بسنة ٢٠١١ وزاد بمقدار (١٣, ٠ من الصفحة) في سنة ٢٠١٣ مقارنة بسنة ٢٠١٢.

وبشكل عام يبدو أن الشركات المستهدفة بالدراسة قد استخدمت طرقاً مختلفة للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية فكان بعضها في شكل إفصاح مالي والبعض الآخر في شكل إفصاح كمي أو وصفي، إلا أن أغلب طرق الإفصاح جاء في صورة (الإفصاح الوصفي) أكثر من طرق الإفصاح الأخرى.

ثالثاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة القطرية.

يبين الجدول (٥) متوسط حجم الإفصاح حسب مجالات المسؤولية الاجتماعية التي أفصحت عنها الشركات المستهدفة بالدراسة في تقاريرها السنوية.

يبدو واضحاً من الجدول (٥) أن هناك تفاوت في متوسط حجم الإفصاح بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، إذ نلاحظ أن أعلى متوسط لحجم الإفصاح كان في مجال العاملين الذي بلغ (٤٠٪) من مجموع متوسط حجم الإفصاح) يلي ذلك مجال التفاعل مع المجتمع بنسبة ٣٢٪، ثم مجال خدمة العملاء بنسبة ١٣٪، وأما بالنسبة لمجال حماية البيئة فكان أقل البنود اهتماماً بنسبة ١٢٪ وبلغت المعلومات الأخرى التي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام ولا يمكن إدراجها تحت البنود المحدد وفق قواعد القرار المستخدمة في هذه الدراسة ٣٪ فقط.



جدول (٥) متوسط حجم الإفصاح حسب مجالات المسؤولية الاجتماعية					
نسبة الإفصاح %	متوسط حجم الإفصاح	سنوات الدراسة			مجالات المسؤولية الاجتماعية
		2013	2012	2011	
12	0.18	0.19	0.19	0.16	حماية البيئة
13	0.19	0.22	0.20	0.16	خدمة العملاء
32	0.48	0.55	0.49	0.42	التفاعل مع المجتمع
40	0.61	0.72	0.58	0.53	العاملين
3	0.05	0.04	0.04	0.05	أخرى
100	1.51	1.72	1.50	1.32	المجموع

وبتحليل المعلومات التي وردت في الجدول ٥ يمكن ملاحظة الآتي:

مجال العاملين: من الملاحظ أن كل الشركات عينة الدراسة قد أفصحت عن هذا البند وقد أعطت مساحة أكبر في تقريرها السنوي للمعلومات المتعلقة بمجال العاملين مقارنة بباقي بنود المسؤولية الاجتماعية، وقد بلغ متوسط حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمجال العاملين (٦١، ٠ من الصفحة) خلال سنوات الدراسة ويمثل ٤٠٪ من مجموع متوسط المعلومات الاجتماعية التي تضمنتها التقارير، مما يدل على ارتفاع حجم مساهمة هذه الشركات اتجاه العاملين مقارنة بمجالات المسؤولية الاجتماعية الأخرى أي أن أكثر من ثلثي المعلومات كانت تخص هذا المجال، كما نلاحظ ارتفاع هذا المستوى تدريجياً على مدى السنوات الثلاث حتى بلغ أعلى مستوى له في سنة ٢٠١٢ (٧٢، ٠ من الصفحة)، بزيادة تقدر بحوالي (١٤، ٠ من الصفحة) عن السنة السابقة وهذا يدل على اهتمام الشركات المستهدفة بالدراسة بتحسين المستوى الاجتماعي والمادي والنفسي

للعاملين ، وفيما يلي نموذجاً للإفصاح المتعلق بالعاملين:

” الشركة تحرص على مصالح الموظفين وتتأكد من تطورهم الشخصي والمهني لكي تكون الشركة رائدة دوماً في قطاعها، ويقوم هذا القسم بتقييم وتقدير أداء الموظفين ودراسة أفضل الأساليب لرفع إنتاجيتهم وتحسين مستوى معيشة الموظفين المحليين وغير المحليين“ (١)

مجال التفاعل مع المجتمع: نلاحظ أن أكثر من ثلثي الشركات عينة الدراسة (٢٦ شركة) قد أفصحت عن مجال التفاعل مع المجتمع وقد بلغ متوسط حجم الإفصاح عن هذا البند (٤٨، ٠ من الصفحة)، وهو البند الثاني في الترتيب من حيث الحجم مما يدل على إدراك هذه الشركات لدورها في خدمة المجتمع.

كما يتبين من خلال الجدول (٥) أن متوسط حجم الإفصاح عن هذا البند قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ أعلى مستوى له (٥٥، ٠ من الصفحة) خلال سنة ٢٠١٢، بارتفاع طفيف بلغ ٠، ٠٦ من الصفحة عن السنة السابقة التي ارتفعت بنفس المقدار تقريباً عن سنة ٢٠١١، والمثال التالي قد يوضح الإفصاح المتعلق بهذا البند (مجال التفاعل مع المجتمع):

« قدمت شركة الدعم المالي للمنظمة العالمية لإعادة التأهيل أثناء انعقاد اجتماع جمعيتها العامة في بيروت ، عبر التبرع بمبلغ مالي كبير ، ورغم أن الدعم المالي يكتسب أهمية كبيرة ، إلا أن الدعم المعنوي وتبني أعمال المنظمة هو الأهم من أجل مواصلة أداءها لواجباتها تجاه ذوي الحاجات الخاصة ، وضمان حقوقهم في العالم العربي.» (٢)

مجال خدمة العملاء: يتبين من الجدول (٢) أن ثلثي الشركات عينة الدراسة قد أفصحت عن مجال خدمة العملاء (٢٣ شركة)، وقد كان متوسط حجم الإفصاح عن هذا المجال (١٩، ٠ من الصفحة)، كما نلاحظ أن حجم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بخدمة العملاء لم يتغير تغيراً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة. حيث بلغ (٢٢، ٠ من الصفحة) في سنة ٢٠١٣، مرتفعاً عن السنة السابقة ٢٠١٢ بمقدار (٠٢، ٠ من الصفحة) والنموذج التالي يعبر عن الإفصاح المتعلق بمجال خدمة العملاء من أحد التقارير السنوية:

” خلال عام (٢٠١٢) كان التركيز الرئيسي لقسم الخدمات المصرفية الخاصة في مصرف

١ شركة الخليج للمخازن، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢، ص٥٩.

٢ شركة السلام العالمية، التقرير السنوي لسنة ٢٠١١، ص٢٤.

هو بناء علاقة مستدامة والجديرة بالثقة مع عملائنا وذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية الرئيسية لكل استثماراتهم وإدارة ثرواتهم“ (٣)

مجال حماية البيئة: بالنظر إلى عدد الشركات التي قامت بالإفصاح عن هذا البند نجد أن حوالي نصف الشركات قامت بالإفصاح عن معلومات تتعلق بحماية البيئة، رغم قلة حجم هذا الإفصاح، فمن خلال الجدول (٥) يتبين أن متوسط حجم الإفصاح عن هذا البند بلغ (١٨, ٠ من الصفحة) مما قد يدل على انخفاض حجم مساهمة هذه الشركات تجاه حماية البيئة مقارنة بمجالات المسؤولية الاجتماعية الأخرى، وقد بلغ في سنة ٢٠١١ (١٦, ٠ من الصفحة) والذي شهد ثبات في خلال السنتين ٢٠١٢ و٢٠١٣ بزيادة مقدارها (٣, ٠ من الصفحة) عن سنة ٢٠١١، وقد جاء على سبيل المثال الإفصاح عن مجال حماية البيئة في إحدى التقارير السنوية كالتالي: «محاولة تقليل انبعاثات الكربون وذلك من خلال إعادة تدوير المواد الزائدة في عملية التصنيع».(٤)

وبشكل عام نلاحظ أن كل الشركات التي شملتها الدراسة قد أفصحت في تقاريرها السنوية عن معظم مجالات المسؤولية الاجتماعية وإن كان بنسب متفاوتة، فنجد أن أعلى متوسط لحجم الإفصاح كان في مجال العاملين، ثم يليه مجال التفاعل مع المجتمع، مجال خدمة العملاء، مجال حماية البيئة، والمجالات الأخرى على التوالي.

مجالات أخرى: نلاحظ أن أقل من نصف الشركات تضمن تقاريرها معلومات أخرى تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتي يصعب تصنيفها تحت المجالات السابقة، وقد كان متوسط حجم هذه المعلومات قليل مقارنة بباقي البنود (٥, ٠ من الصفحة) مما يدل أن معظم المعلومات التي تضمنتها التقارير أمكن تصنيفها وفق قواعد القرار والبنود الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي مثال على هذه المعلومات من إحدى التقارير السنوية:

«إننا في المصرف ندرك جيداً أن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مفهوم إداري تعمل بموجبه الشركات على إدماج النواحي الاجتماعية والبيئية في إدارة أعمالها وتعاملاتها مع شركائها“.(٥) رابعاً: مدى أثر نوع النشاط على حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية.

متوسط الإفصاح لعينة الدراسة (٣١ شركة) لثلاث سنوات متتالية تم إدخاله في برنامج SPSS

٢ مصرف الريان، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢، ص٤٠.

٤ شركة أعمال، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢، ص٢٧.

٥ مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي لسنة ٢٠١١، ص٢٤.

لمعرفة الفروقات بين مستوي الإفصاح لهذه الشركات وذلك لمعرفة أثر نوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات على مستوي الإفصاح حيث تم تقسيمها إلى سبع مجموعات حسب نشاطها كما هو موضح في الجدول (١) أعلاه، وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one-way ANOVA) لتحديد ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط حجم الإفصاح للقطاعات المختلفة.

لاستخدام هذا التحليل تم وضع هذا السؤال في شكل فرض احصائي من أجل اختباره احصائياً كالآتي:

الفرض الصفري: أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإفصاح للقطاعات المختلفة.

$$H_0 = 7\mu = 6\mu = 5\mu = 4\mu = 3\mu = 2\mu = 1\mu$$

الفرض البديل: يوجد على الأقل نوعين من هذه المجموعات تختلف في مستوي حجم الإفصاح.

$$H_1 = 7\mu \neq 6\mu \neq 5\mu \neq 4\mu \neq 3\mu \neq 2\mu \neq 1\mu$$

باستخدام تحليل التباين الأحادي ظهرت النتائج الموضحة في الجدول ٦ الذي يبين أن $(F = 3.603, df = 6, P = 0.003)$ وهذا يقودنا إلى رفض الفرض الصفري والقائل بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المجموعات باعتبار أن قيمة $(P = 0.003)$ وهي أقل من قيمة المعنوية $(\alpha = 0.05)$.

جدول (6) نتائج اختبار On way ANOVA					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	P
Between Groups	25.794	6	4.299	3.603	0.003
Within Groups	102.628	86	1.193		
Total	128.422	92			

وعليه تم قبول الفرض البديل بأن هناك على الأقل قطاعين تختلف في مستوي حجم الإفصاح، وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي عن طريق المتوسطات لشرح هذه الاختلافات كما هو مبين في الجدول (٧).



جدول (٧) متوسط حجم الإفصاح وفق القطاعات المختلفة						
مجموع متوسط حجم الإفصاح	مجالات الإفصاح					نوع النشاط
	أخري	مجال العاملين	مجال التفاعل مع المجتمع	مجال خدمة العملاء	مجال حماية البيئة	
1.67	0.0	0.53	0.58	0.29	0.27	البضائع والخدمات الاستهلاكية
1.84	0.05	0.77	0.62	0.22	0.18	البنوك والخدمات المالية
0.46	0.03	0.28	0.14	0.01	0.00	التأمين
0.75	0.02	0.34	0.16	0.04	0.19	الصناعات
1.22	0.03	0.37	0.51	0.10	0.21	العقارات
2.14	0.11	1.18	0.29	0.25	0.31	النقل
2.03	0.17	0.67	0.76	0.43	0.0	الاتصالات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك اختلافات كبيرة في مستوى الإفصاح بين القطاعات حيث كان متوسط حجم الإفصاح في قطاع النقل أعلى معدل (١٤, ٢ من الصفحة) ويتبعه قطاع الاتصالات (٢, ٠٣ من الصفحة)، في حين سجل قطاع التأمين وقطاع الصناعات أقل المستويات (٠, ٤٦ و ٠, ٧٥ من الصفحة) على التوالي. وبالنظر لمجالات الإفصاح نجد أنه لم تقم أي شركة من شركات قطاع الاتصالات وقطاع التأمين بالإفصاح عن معلومات تتعلق بحماية البيئة وأعلى مستوى من الإفصاح عن هذه المعلومات كان من قطاع النقل (٠, ٣١ من الصفحة)، أما المعلومات المتعلقة بخدمة العملاء والتفاعل مع المجتمع ومجال العاملين فالشركات في قطاع التأمين سجلت أقل مستوى من الإفصاح (٠, ٠١، ٠, ١٤، ٠, ٢٨ من الصفحة) على التوالي، وسجلت الشركات في

الاتصالات أعلى مستوى في الإفصاح عن مجال خدمة العملاء والتفاعل مع المجتمع (٤٣، ٠، ٧٦، ٠ من الصفحة) على التوالي، في حين كانت الشركات التابعة لقطاع النقل هي الأكثر إفصاحاً عن المعلومات المتعلقة بالعاملين (١٨، ١ من الصفحة).

وكما هو واضح في الجدول (٧) أن حوالي خمسي متوسط المعلومات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية بشكل عام كانت من الشركات التابعة لقطاعي الاتصالات والنقل (٢٠٪ و ٢١٪ على التوالي) بينما شكلت الشركات التابعة لقطاع التأمين والصناعات أقل النسب (٥٪ و ٧٪) فقط من هذا المتوسط. وقد شكل متوسط حجم المعلومات المصنفة من قبل الشركات التابعة لقطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية وقطاع البنوك والخدمات المالية (١٧٪، ١٨٪ على التوالي) وكان متوسط حجم المعلومات للشركات التابعة لقطاع العقارات شكل ١٢٪ من متوسط حجم الإفصاح.

ملخص النتائج وتوصيات الدراسة:

النتائج:

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في البورصة القطرية من واقع تقاريرها السنوية، فمن خلال التحليل السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً: جاءت نتيجة هذه الدراسة متوافقة مع معظم الدراسات السابقة بأن جميع الشركات التي شملتها الدراسة قد أفصحت وبشكل متوازن عن المعلومات الاجتماعية في تقريرها السنوية في أماكن متفرقة وبمستويات متفاوتة ومتزايدة بشكل تدريجي خلال سنوات، انظر على سبيل المثال دراسة (Al-Naimi et al. 2012) التي أكدت أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بقطر لازال في بدايته مع وجود غياب كامل عن المعلومات المتعلقة بحماية البيئة.

ثانياً: من خلال تحليل التقارير السنوية لوحظ عدم وجود مكان أو طريقة ثابتة لجميع الشركات عند قيامها بالإفصاح عن معلومات تتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية، وهذا يمكن أن يعزى لغياب القوانين والمعايير المحاسبية التي تلزم هذه الشركات بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية، وهذا ما أكدته دراسة (Al-Khater & Naser 2003) بأن هناك حاجة ملحة لتشريعات تنظم وتشجع عملية الإفصاح الاجتماعي في دولة قطر.



ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات عينة الدراسة قد استخدمت طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأشكالها المختلفة في تقاريرها السنوية (مالية وكمية ووصفية)، برغم أن تركيزها كان على استخدام الأسلوب الوصفي، حيث كانت معظم المعلومات الواردة في التقارير السنوية بالشكل الوصفي في حين أنها تجنبت استخدام الأسلوب المالي في معظم الأوقات لعرض المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية، وهذا متوافق مع معظم النتائج السابقة التي أكدت على ميول الشركات في استخدام الأسلوب الوصفي في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها السنوية انظر علي سبيل المثال (Pratten & Mashat (2009). Zubek & Lovegrove (2009).

رابعاً: أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوت في متوسط حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات عينة الدراسة عند تقريرها عن أنشطتها المتعلقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة، حيث حظي مجال العاملين بالنصيب الأكبر من اهتمام معدي التقارير السنوية وذلك بتخصيص المساحة الأكبر في تقاريرها مقارنة بباقي المجالات ويلي ذلك مجال التفاعل مع المجتمع وبينما جاء مجال خدمة العملاء وحماية البيئة أقل هذه المجالات اهتماماً، وهذا يؤكد ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة التي أكدت أن الموارد البشرية (مجال العاملين) حظي باهتمام أكبر، وخصصت له مساحات أكبر في التقارير السنوية مقارنة بباقي المجالات،

(Zubek, & Lovegrove (2009) Pratten & Mashat (2009) Abu-Baker & Naser (2003) Andrew et al.(1989) في حين جاءت المعلومات المتعلقة بمجال التفاعل مع المجتمع ومجال خدمة العملاء في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، وهذه النتيجة لا تتطابق مع ما توصلت إليه دراسة (Aribi & Gao., (2012) في دراستهم للمصارف العاملة في الخليج العربي ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث كان متوسط حجم الإفصاح عن مجال خدمة العملاء في المرتبة الأولى يليه مجال العاملين، ويمكن أن يعزى هذا الاهتمام لرغبة الشركات بالالتزام بما نص عليه نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق والذي نص في المادة ٢٩ الفقرة الثانية والثالثة علي ضرورة ضمان حماية حقوق العاملين بهذه الشركات» (٦).

في حين كان اهتمام الشركات عينة الدراسة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالبيئة أقل البنود المفصوح عنها وهذا يؤكد النتيجة السابقة التي أوضحت غياب وعدم اهتمام الشركات بالإفصاح

البيئي وهذا ما أكدته دراسة (AlNaimi et al (2012) .
خامساً: من خلال التحليل السابق نجد أن هناك اختلافات ذات دلالة احصائية في متوسط حجم الإفصاح بين القطاعات الصناعية المختلفة وهذا يدل على أن هناك أثراً واضحاً لنوع النشاط على حجم الإفصاح في الشركات عينة الدراسة وهذا يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة انظر علي المثال (Newson & Deegan (2002) and Zubek & Mashat (2015) .

حيث كان قطاع النقل أكثر القطاعات اهتماماً وإفصاحاً عن المسؤولية الاجتماعية وهذا تعارض ما توصلت إليه دراسة (Zubek & Mashat (2015 التي خلصت إلي أن نسبة عدد الشركات العاملة في هذا القطاع والتي أفصحت عن بعض البنود المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في مواقعها الإلكترونية لا تتعدى ٦٧٪ مع غياب كامل للشركات المفصحة في بنود أخرى (العاملين، وخدمة العملاء) ويمكن تفسير ذلك بعدم اهتمام هذه الشركات بمواقعها الإلكترونية وتركيز كل اهتمامها بالتقارير السنوية والملمزة بنشرها دورياً ، ويلي ذلك قطاع الاتصالات الذي جاء في المرتبة الثانية من حيث أكثر القطاعات إفصاحاً عن مسؤوليتها الاجتماعية وهذا يتوافق نوعاً ما مع ما توصلت إلي دراسة (Zubek & Mashat (2015 في أن كل الشركات العاملة في قطاع الاتصالات قد تضمن مواقعها معلومات عن كل بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، في حين كان أقل هذه القطاعات إفصاحاً هو قطاع التأمين وهذا يتوافق أيضاً مع نتائج (Zubek & Mashat (2015 التي أظهرت أن حوالي ٢٠٪ فقط من شركات القطاع تفصح عن بعض بنود المسؤولية الاجتماعية في مواقعها الإلكترونية.



التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

العمل على زيادة وعي معدي التقارير السنوية بأهمية المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقرير السنوي، باعتبار أنها جزء من البيئة المحيطة تؤثر وتتأثر بها، مع محاولة تعزيز الإفصاح المالي وخاصة في مجال حماية البيئة.

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ تفاوت في حجم ونوعية الإفصاح عليه نوصي بقيام الجهات المحاسبية والرقابية المختصة في هذا المجال بإصدار القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية التي تلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.

نظراً لعدم وجود نموذج موحد للشركات لتسترشد به عند إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية نوصي بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تلتزم به جميع الشركات بشكل عام والشركات المدرجة بالسوق المالي بشكل خاص، بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- بدوي، محمد عباس وعثمان الأميرة إبراهيم (٢٠٠٠)، "دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة"، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- حمودة، نور الدين عبدالله، (٢٠٠٧)، "نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية"، طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى.
- قرقد، علي مفتاح، (٢٠١٠)، "المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
- قطاطي، نوري، الزويبيك، فتحي والمشاط، عادل، (٢٠١٤)، "الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية- كلية الاقتصاد والتجارة زليتن/ جامعة المرقب، ٢ ص. ١٩٤ - ٢٢٩.
- المشاط، عادل عبد الحميد والزويبيك، فتحي فرج (٢٠١١)، "استخدام تحليل المضمون في قياس المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال"، ورقة بحثية غير منشورة.

ثانياً المراجع الانجليزية:

- Adams, C. A., Hill, W.-Y. & Roberts, C. (1998). "Corporate Social Reporting Practices in Western Europe": Legitimizing Corporate Behaviour. *British Accounting Review*, 30 (1) .PP. 1-21.
- Adams, C. A. & Kuasirikun, N. (2000). "A Comparative Analysis of Corporate Reporting on Ethical Issues by Uk and German Chemical and Pharmaceutical Companies". *The European Accounting Review*, 9(1) .PP. 53-79.
- Ahmad, N. N., & Sulaiman, M. (2004). "Environmental Disclosures in Malaysian Annual Reports": A Legitimacy Theory Perspective. *International Journal of Commerce and Management*, 14(1).PP.44-58.



- Al-Khater, K. & Naser, N. (2003). "Users' Perceptions of Corporate Social Responsibility and Accountability": Evidence from an Emerging Economy. *Managerial Auditing Journal*, 18(7) .PP. 538-548.
- AlNaimi, H. A., Hossain, M. & Momin, M. A. (2012). "Corporate Social Responsibility Reporting in Qatar": A Descriptive Analysis. *Social Responsibility Journal*, 8 (4).PP. 511-526.
- Andrew, B., Gul, F., Guthrie, J. & Teoh, H. (1989). "A Note on Corporate Social Disclosure Practices in Developing Countries: The Case of Malaysia and Singapore". *The British Accounting Review*, 21 (4) .PP.371-376.
- Aribi, Z. A. & Gao, S. S. (2012). "Narrative Disclosure of Corporate Social Responsibility in Islamic Financial Institutions". *Managerial Auditing Journal*, 27(2).PP. 199-222.
- Bontis, N. & Richardson, S. (2000). "Intellectual Capital and Business Performance in Malaysian Industries". *Journal of Intellectual Capital*, 1 (1).PP. 85-100.
- Campbell, D., Craven, B. & Shrives, P. (2003), Voluntary Social Reporting in Three FTSE Sectors: A Comment on Perception and Legitimacy, *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 16) 4(, pp. 558-581.
- Cormier, D., & Gordon, I. M. (2001). "An Examination of Social and Environmental Reporting Strategies". *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 14(5).PP. 587-616.
- Das, S. C. (2013). "Corporate Social Reporting and Human Resource Disclosures: Experiences from Insurance Companies in India". *Social Responsibility Journal*, 9.PP. 19-32.
- Day, R. & Woodward, T. (2004). "Disclosure of Information about Employees in the Directors' Report of Uk Published Financial Statements": Substantive or Symbolic? *Accounting Forum*, 28 (1).PP. 43-59.
- Deegan, C. Rankin, M. & Tobin, J. (2002), "An examination of the corporate social and environmental disclosures of BHP from 1983-1997: A test of legitimacy theory", *Accounting Auditing and Accountability Journal*, 15 (3), pp. 312-343.

- Farook, S., Hassan, M.K.,& Lanis, R. (2011), “Determinants of corporate social responsibility disclosure: The case of Islamic banks”. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2(2).PP.114-141.
- Fisher, J. G., Maines, L. A.,& Pfeffer, S. A. & Sprinkle, G. B. (2005). “An Experimental Investigation of Employer Discretion in Employee Performance Evaluation and Compensation”. *The Accounting Review*, 80(2).PP. 563-583.
- Freedman, M. & Patten, D. M. (2004). “Evidence on the Pernicious Effect of Financial Report Environmental Disclosure”. *Accounting Forum*, 28(1). PP. 27-41.
- Gao, S. S., Heravi, S. & Xiao, J. Z. (2005). “Determinants of Corporate Social and Environmental Reporting in Hong Kong: A Research Note”. *Accounting Forum*, 29. PP. 233-242.
- Ghazali, N. A. M. (2007). “Ownership Structure and Corporate Social Responsibility Disclosure: Some Malaysian Evidence”. *Corporate Governance*, 7(3) .PP. 251-266.
- Goh, P. C. & Lim, K. P. (2004). “Disclosing Intellectual Capital in Company Annual Reports Evidence from Malaysia”. *Journal of Intellectual Capital*, 5 (3) .PP. 500-510.
- Gray, R. (2001). “Thirty Years of Social Accounting”, Reporting and Auditing what (If Anything) Have We Learnt? *Business Ethics: A European Review*, 10 (1).PP. 9-15.
- Gray, R., Javad, M., Power, D. M. & Sinclair, D. (2001). “Social and Environmental Disclosure and Corporate Characteristics: A Research Note and Extension”. *Journal of Business Finance & Accounting*, 28 (3) .PP. 327-356.
- Gray, R., Kouhy, R. & Lavers, s. (1995). “Corporate Social and Environmental Reporting a Review of the Literature and a Longitudinal Study of Uk Disclosure”. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 8,(2).PP. 46-77.
- Gray, R. owen, D. & Adams, C.(1996), “Accounting and Accountability”, London, Prentice Hall Inc.
- Guthrie, J. & Mathews, M. (1985), “Corporate Social Reporting in Australia”, *Research in Corporate Social Performance and Policy*, 7. PP. 251-271.



- Subbarao, A. V. & Zeghal, D. (1997). “Human Resources Information Disclosure in Annual Reports: An International Comparison”. *Journal of Human Resource Costing and Accounting*, 2,(2) .PP. 53-73.
- Wilmshurst, T. & G. Frost (2000). “Corporate environmental reporting: A test of legitimacy theory.” *Accounting, Auditing & Accountability Journal* 13(1): 10-26
- Zeghal, D. & Ahmed, S. A. (1990). “Comparison of Social Responsibility Information Disclosure Media Used by Canadian Firms”. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 3,(1) .PP.38-53.
- Zubek, F. F. & Lovegrove, I. (2009). “Human Resource Disclosure: Practice and Influences in the Libyan Oil Industry”. *The International Journal of Knowledge, Culture and Change Management*, 9,(5) .PP. 51-60.
- Zubek, F. F. & Mashat A. (2015). “Corporate Social and Environmental Responsibility Disclosure (CSR) by Qatar Listed Companies on their Corporate Web Sites,” *University Bulletin Zawia Universit* 1 (17). PP. 109-134 .

